بالواو من حيث الغنة ومن حيث انهما تحذف للجازم وتجزم وتنصب بحذفها
نيابة عن السكون والفتحة نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ولا فرق فيما ذكره بين
ان يكون الفعل المتصل بها ما تقدم صحيح الآخر او معتله وان لحقه شيء من الحذف
والتغيير كما في نحو انتن تدعين بالعلة نحو يعفين وقدم الجزم على النصب
لان النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم
نظير الجر في الاختصاص وأما نحو تحاجوني بالحذف فيه نون الوقاية على
الاصح لا نون الرفع لنيابة الناصب والجازم وما قيل من ان حذف نون الوقاية معهود
للغرض الذي يجيء فيها لاجله منظور فيه اذ هو حاصل بنون الرفع فهذا
جرى عليه في الشذور وعكس في الاوضح وصحح ان المحذوف نون الرفع تبعا
لابن مالك وقد تقدم ايضا انها تحذف لتوالي الامثال واما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما
كقوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي
و الا الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره الف او واو او ياء سميت حروف
علة لان من شأنها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله
وتقييده بالفعل المضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال
سواه فيجزم بحذف آخره وهو حرف العلة نيابة عن السكون لان احرف العلة
لضعفها بسكونها صارت كالحركات فتسلط عليها العامل كتسلطه على
الحركات نحو زيد لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف آخره وهي والحركات اما لثقل
عليهن واما نحو قوله الم ياتيك والانباء تنمي فضرورة عند الجمهور
ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على حرف العلة لانه آخر الكلمة وهو محل
الاعراب ظاهرا او مقدرا وقوله تعالى انه من يتقي ويصبر على قراءة قنبل مؤول
وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو ويمح الله الباطل سندع الزبانية
تنبيه محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان اصليا واما العارض
فلا يحذف عنده لاجل الاشتقاق واجازه ابن عصفور فيما اذا كان لابدال قبل دخول الجازم
وجرى عليه في الاوضح وما ذهب اليه من ان علامة الجزم فيما ذكر حذف حرف
العلة انما يتمشى على قول ابن السراج من انه في الافعال لا يقدر فيها

الاعراب

الاعراب في حالتي الرفع والنصب لان الفائدة ان الاعراب في الاسم لانه فيه
اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره وجعل الجازم
كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم اذا وجد فضلة ازالها
والا اخذ من قوة البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها وعلى قوله
لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفي بها ثم لما صارت صورة المجزوم
والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عنده
الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه وقد ظهر
ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف الآخر ومن يقول بالتقدير يقول
ان الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق فما نبه عليه المصنف
وغيره بقولهم هنا ان الجزم بحذف الآخر لا يناسبه ما سيأتي قريبا من ان الفعل
المضارع يقدر فيه الاعراب **فصل** في الاعراب التقديري وهو جار في
الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في المعرب اما جميع
حركاته او بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته
شيئان وهما المضاف الى ياء المتكلم والمقصور وقد اشار اليهما بقوله وتقدر
جميع الحركات الثلاث في نحو غلامي من كل ما اضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى
ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال المحل بحركة المناسبة
والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر
فيه انما هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد بانها مستحقة
قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها وتقدر جميعها ايضا في نحو
الفتى من كل اسم معرب آخره الف لازمة قبلها فتحة لفظا نحو يك الالف معه
بقاء كونها الفا ويسمى هذا مقصورا لامتناع مده او لانه قصر عن ظهور
الحركات فيه اي منع منها ومثله المدغم في الياء والمحكي بمن واعرابه بالحركات
الثلاث مخصوص بالمنصرف اما غير المنصرف فاما منه كموسى فالمقدر فيه الضمة
والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه وذهب ابن فلاح اليمني الى
تقديرها ايضا فيه لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل مع

منه هذا مذهب الجمهور ح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1